المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP/6/WGRC/INF.1

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
4 June 2008

Original: English

الدورة السادسة المستأنفة

نيويورك

٢-٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٨

المؤتمر الاستعراضي: تقرير عن الزيارة الموقعية لأوغندا

مقدمة

١- عملا بالتفويض الذي أناطه مكتب الجمعية في اجتماعه في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨[1] بشأن مسألة المؤتمر الاستعراضي (المسمى "المؤتمر" فيما يلي)، تعهد فريق يتألف من الأشخاص التالية أسماؤهم بالقيام بزيارة موقعية لأوغندا :

(أ) السفير رولف فايف (السويد)، منسق الجمعية بشأن نظام روما الأساسي؛

(ب) السيد سابيلو ماكونغو (جنوب أفريقيا)، مسهل الفريق العامل للمكتب في نيويورك بالنسبة لموضوع المؤتمر الاستعراضي؛

(ج) السيد رينان فيلاسيس، المحكمة الجنائية الدولية، مدير أمانة جمعية الدول الأطراف؛

(د) السيد ستيفن رو، قسم الأمن، المحكمة الجنائية الدولية.

٢- وطبقا للتفويض المنوط بالفريق بشأن الزيارة الموقعية، يرمي هذا التقرير إلى تقديم معلومات عن الشؤون العملية واللوجستية فيما يتعلق بالمؤتمر. و لم يتضمن تفويض الفريق اتباع نهج تحقيقي عن أي من المسائل موضوع النظر. غير أن فريق الزيارة الموقعية أثار مع السلطات الأوغندية المعايير غير الشاملة الواردة في ورقة الأمانة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويرمي هذا التقرير إلى تقديم ملخص للإجابات المتلقاة. ولا يتخذ فريق الزيارة الموقعية أي موقف من هذه المسائل. وكما لوحظ أيضا في المشاورات غير الرسمية التي عقدها الفريق العامل التابع للمكتب في نيويورك عن الموضوع، فإن للدول الأطراف تطبيق المعايير ، وإصدار حكم مدروس بشأن هذه المسائل

.

٣- زار الفريق أوغندا من ١٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ واجتمع بكبار المسؤولين الحكوميين التالية أسماؤهم، بالإضافة إلى زيارة المواقع المحتملة في أوغندا وعقد اجتماعات مع الممثلين الإداريين:

---

(١) من القرارات التي اتخذها المكتب في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨: "اتفق المكتب على أن تقتصر زيارة أوغندا على تقييم المسائل ذات الطابع العملي مثل إمكانات/قدرات استضافة المؤتمر دون إخلال بالجوانب الأخرى من المعايير الموضوعية التي ستتخذ الدول قرارا بشأنها في مرحلة لاحقة".

كما وافق المكتب على أنه ينبغي للفريق بعد الزيارة تقديم تقرير مكتوب إلى المكتب، قبل انعقاد الدورة السادسة المستأنفة لجمعية الدول الأطراف في حزيران/يونيو طبقا لنفس البنية المتبعة في المذكرة الخاصة بملف أمانة جمعية الدول الأطراف المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

سعادة الدكتور إ. خيدو – ماكيوبويا
النائب العام / وزارة العدل والشؤون الدستورية

سعادة السيد فريدريك روهندي
نائب النائب العام / وزير الدولة

السيدة كيفوندو جين ف. ب.
الوكيل العام بالإنابة

سعادة السيد أماما مبابازي
الوزير المسؤول عن الأمن

سعادة السيد روهوكانا روغوندا
وزير الداخلية، ورئيس الوفد الحكومي إلى محادثات السلام بين أوغندا وجيش الرب للمقاومة

سعادة السيد أوريم هنري أوكيلو
وزير الدولة للشؤون الخارجية/ الشؤون الدولية

٤- وتركزت الاجتماعات على طائفة واسعة من المسائل التي تضمنت، من بين ما تضمنت، الالتزام السياسي بتسهيل عقد المؤتمر، والإطار القانوني الذي سيكون لازما للتأكد من أن جميع المشاركين في المؤتمر يمنحون الامتيازات والحصانات اللازمة، والقدرة اللوجستية على إيواء المشاركين، وبنود الميزانية التي كانت الدولة المضيفة مستعدة لتمويلها، والآليات الممكنة للصرف بالنسبة لكل منها، وتأثير عقد المؤتمر على البلد والإقليم، فضلا عن الخطوات المتخذة من قبل الحكومة دعما للمحكمة الجنائية الدولية (المسماة "المحكمة" فيما يلي).

٥- ورحبت السلطات الأوغندية بزيارة الفريق التي رأت فيها شهادة على الجدية التي أولاها المكتب لعرضها استضافة المؤتمر، وأكدت من جديد الأهمية التي تعلقها أوغندا على عمل المحكمة ورسالتها.

٦- وشددت السلطات الأوغندية على الدور الهام الذي أدته المحكمة أيضا في إحلال السلام في شمال أوغندا. وردا على أسئلة تتعلق بالمسائل المتصلة بعقد مؤتمر الاستعراضي في منطقة حالة، أكدت أنه لن يكون هناك ارتباط بين تناول المحكمة للحالة، وعملية السلام الجارية، والمؤتمر. وذكرت أن الشعب الأوغندي في المنطقة المتأثرة وككل يرى شواهد على وجود رابطة بين السلام الذي يتمتع به الآن وأوامر التوقيف الصادرة ضد قادة محددين لجيش الرب للمقاومة، ولذلك يقدر عمل المحكمة.

٧- إلا أنها لاحظت أن الأوضاع لم تكن على هذا النحو دائما لأن جيش الرب للمقاومة عندما أراد في البداية أن تسحب أوامر التوقيف كشرط للسلام، كان السكان في المنطقة المتأثرة الذين عانوا لفترة طويلة بسبب النزاع يمارسون الضغط على الحكومة لكي ترضخ لهذه المطالب من أجل إحلال السلام بأي ثمن. وأضافت أن الحكومة، بوصفها دولة طرفا ملتزمة في نظام روما الأساسي، قد تغلبت على من كانوا على استعداد للتضحية بالعدالة من أجل تلقي وعد بالسلام. وذهبت إلى أن الأوغنديين في الوقت الحاضر يقدرون جميعا أن الإفلات من العقاب لا يمكن السماح به وأن اتفاق السلام يشمل من ثم عناصر المساءلة من خلال العدالة التقليدية وقسم من المحكمة العليا لمعالجة قضايا جيش الرب للمقاومة. كما أكدت السلطات الأوغندية أنها تعتزم مواصلة العمل على نحو وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية اتساقا مع مبدأ التكامل. وأكدت مجددا تفهمها للمحكمة ، وقالت إن نجاحها يتوقف أيضا على المبادرات التي تتخذها النظم الوطنية لمعالجة الجرائم بموجب نظام روما الأساسي. ومن ثم كانت أوغندا تقيم في الوقت الحاضر آليات لتناول هذه الجرائم. يضاف إلى ذلك أن السلطات الأوغندية كانت حريصة على تأكيد أن السكان في شمال أوغندا الذين شردوا من قبل

يعودون الآن إلى مواطنهم. وقالت السلطات الأوغندية إن هناك شعورا عاما بأن البلد قد تجاوز الآن الفترة الحرجة عندما كان هناك غموض فيما يتعلق بدور المحكمة في الوضع السياسي المتعلق بعملية السلام في شمال أوغندا.

٨- ومكنت الدراسة الفريق من أن يلاحظ أن أوغندا تمتلك القدرة اللوجستية على استضافة المؤتمر. وينبغي معالجة أوجه القصور الطفيفة من حيث مرافق المؤتمر وخدماته قبل تاريخ المؤتمر بوقت كاف. وسيكون من اللازم إجراء مشاورات مع أوغندا لمتابعة بعض الشؤون القانونية والتقنية المالية المشار إليها أدناه أو التوسع فيها.

٩- ويتبع التقرير البنية الواردة في الورقة غير الرسمية التي أعدتها الأمانة بشأن المؤتمر الاستعراضي والمؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، والتي ارتكزت على المعايير المعروضة في مرفق تقرير الفريق العامل التابع للجمعية والمعني بالمؤتمر الاستعراضي.[٢] وترد المعلومات التي حصل عليها فريق الزيارة الموقعية مكتوبة بحروف مائلة تحت كل من المعايير الواردة في ورقة الأمانة.

معلومات عن الزيارة الموقعية

١- **ينبغي للموقع أن يسمح بمشاركة أكبر عدد من الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني على أوسع نطاق ممكن**

قد تنظر الدول الأطراف في عدد البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية القائمة في الدولة المضيفة المحتملة أو في دول الإقليم، وكذلك في حضور المنظمات غير الحكومية في تلك الدولة والإقليم. وقد تجتذب مشاركة دبلوماسية أكبر عددا أكبر من المشاركين في المؤتمر.

يوجد ما مجموعه ٣٨ سفارة معتمدة لدى أوغندا وهي تقيم في كمبالا، في حين أن هناك بعثات دبلوماسية أخرى معتمدة لدى أوغندا ولكنها تقيم في نيروبي ودار السلام وأديس أبابا. كما توجد ٢٣ منظمة دولية في أوغندا. وأشارت السلطات الأوغندية إلى أنها سترحب بحضور وأنشطة المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالمؤتمر، ولاحظت في هذا الصدد أن المجتمع المدني نظم أثناء اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث في ٢٠٠٧ "منتدى للشعب" لمدة أسبوع.

٢- الآثار المالية

أعدت الأمانة في تقريرها غير الرسمي عن المؤتمر الاستعراضي المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧ تقديرات لتكاليف عقد المؤتمر الاستعراضي في ثلاثة أماكن – لاهاي، ونيويورك، ومكان ثالث – كما يلي:[٣]

- لاهاي، بناء على التكاليف الفعلية في ٢٠٠٦: ١ ٨٥١ ٥٠٠ يورو
- نيويورك: ١ ٦٩٨ ٤٠٠ يورو
- المكان الثالث، بناء على التكاليف الأولية ١ ٨٨١ ٠٠٠ يورو

وستتحدد التكاليف النهائية للمكان الثالث بعد تلقي معلومات مفصلة من دولة مضيفة محتملة عن التكاليف المتصلة بعقد المؤتمر في ذلك المكان.

---

(٢) ICC-ASP/6/WGRC/1, annex

(٣) لتقرير غير الرسمي عن المؤتمر الاستعراضي: مشروع قواعد إجراءات المؤتمر والمسائل العملية والتنظيمية، المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، الذيل ٢.

ويرد في المرفق الأول تجميع لعرض أوغندا مع المتطلبات التقنية اللازمة لأمانة الجمعية. وقد تكون هناك بعض العناصر التي ما زالت في حاجة إلى مزيد من التنقيح ما إن يحدد نطاق المؤتمر وتتخذ الجمعية قرارا بشأن مستوى الدعم التي تفضله الدول الأطراف.
وجددت السلطات الأوغندية التزام النائب العام، سعادة الدكتور إ. خيدو – ماكوبويا أثناء الدورة السادسة للجمعية وفي الخطاب المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الذي أرسله نائب النائب العام سعادة السيد فريدريك روهندي للتعهد بالأموال اللازمة. وفي هذا الصدد لاحظت أن دورة الميزانية لديها تبدأ في النصف الثاني من كل سنة، ولذلك ستحتاج إلى الحصول على التكاليف المتوقعة المفصلة في النصف الأول من ٢٠٠٩.

٣- التأثير الإيجابي في تعزيز عمل المحكمة

قد تود الدول الأطراف تحليل الوضع السياسي في الدولة المضيفة المحتملة لتحديد تأثير استضافة مؤتمر متعلق بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
وفي هذا الصدد قد تود النظر فيما إذا كان المؤتمر الاستعراضي يستطيع إبراز عمل/إنجازات المحكمة، وبذلك يفضي إلى دعم وتقدير أوسع نطاقا لعمل المحكمة في المنطقة الجغرافية للدولة المضيفة المحتملة، بل وبصفة أعم.

أكدت السلطات الأوغندية على أهمية استضافة المؤتمر في الدولة التي قدمت أول إحالة لحالة إلى المحكمة. وكانت الإحالة دليلا على على التزام أوغندا بقانون روما الأساسي ودعمها له على نحو متواصل لا يضعف. وعلاوة على ذلك فإن استضافة المؤتمر في إقليم البحيرات الكبرى حيث أجرت المحكمة مزيدا من التحقيقات في قضايا إضافية من شأنه أن يضفي على المؤتمر أهمية قصوى. وهو سيتيح لأوغندا وللإقليم فرصة لتقدير المحكمة والتطابق معها. يضاف إلى ذلك أنها لاحظت أن أوغندا دولة طرف ذات بيئة مستقرة، وهو الشرط الذي قد لا يوفى به بالضرورة في جميع دول الإقليم التي أجرت المحكمة فيها تحقيقات.

٤- مساهمة أنشطة المحكمة في مجال الاتصال، وخاصة فيما يتعلق بالضحايا

قد تود الجمعية التشاور مع الأقسام ذات الصلة في المحكمة التي تعنى بأنشطة الاتصال للحصول على معلومات مفصلة عند الاقتضاء عن تنفيذ برامج الاتصال.

وقد تكون هذه المعلومات مفيدة في مساعدة الجمعية على إبداء رأي بشأن الآثار المحتملة للمؤتمر الاستعراضي في الدولة المضيفة المحتملة أو الإقليم على أنشطة المحكمة في مجال الاتصال. وقد تشمل العوامل التي يمكن النظر فيها إمكانيات المؤتمر في إبراز عمل المحكمة في مجال الاتصال، ورفع مستوى الوعي بالمحكمة بصفة عامة، وبين الضحايا بصفة خاصة، وإمكانية تقديم مزيد من التشجيع في هذه الحالة الأخيرة إلى الضحايا على المشاركة في إجراءات المحكمة. ومن الممكن أيضا النظر في إمكانية تجاوز مثل تلك الفوائد لأرض الدولة المضيفة المحتملة بحيث تشمل دول الإقليم.

أكدت السلطات الأوغندية على الأثر الإيجابي الذي سيكون للمؤتمر في زيادة الوعي بالمحكمة في كل من أوغندا وفي الإقليم، وهو الغرض من أنشطة المحكمة. وقد أجريت حتى الآن بعض أبرز تحقيقات المحكمة في دول متاخمة لأوغندا، وبذلك ضمنت القرب من الجمهور المستهدف من أنشطة المحكمة في مجال الاتصال. وقالت السلطات الأوغندية إن المحكمة معروفة تماما في أوغندا لأن عملها يرتبط بحياة شعبها اليومية. وأكدت السلطات الأوغندية أن دور المحكمة والعدالة الجنائية الدولية تجري مناقشته بين السكان العاديين. وذهبت إلى أن المحكمة تعد ابتكارا إيجابيا وديناميا وأنه سيكون للمؤتمر أثر أكبر إذا عقد في منطقة وبيئة تشهد بالفعل نقاشا كبيرا يتناول من بين ما يتناول مسألة السلام والعدالة. وسيكون من شأن ذلك، وفقا للسلطات الأوغندية، أن يمثل مساهمة هامة في الاتصال.

٥- وجود تشريعات تنفيذية وطنية

قد تسعى الجمعية إلى التأكد مما إذا كانت دولة مضيفة محتملة قد اعتمدت تشريعات تنفيذية وطنية أو إذا كانت بصدد عمل ذلك. فإذا لم توجد مثل هذه التشريعات، قد تود الجمعية أن تتبين ما إذا كانت هناك أي صعوبات تحول بين تلك الدولة وبين اعتماد تشريعات تنفيذية.

وقد تود أيضا أن تنظر فيما إذا كانت هناك آثار سياسية لعقد مؤتمر استعراضي في دولة لم تعتمد بعد تشريعات تنفيذية (مثل هل هناك معلومات متاحة في المجال العام قد تدل على أن الدولة تقاوم بمحض إرادتها اعتماد التشريعات، أو أن التأخير في هذا الصدد ليس سوى نتيجة للعمليات التشريعية الداخلية في تلك الدولة بصفة خاصة؟ هل يمكن للمعلومات التي تحصل عليها الدول الأطراف أن تكون دليلا على أن الدولة ليست مؤيدة تماما لعمل المحكمة؟)

أعربت السلطات الأوغندية عن التزامها الكامل بالتعجيل بالموافقة على التشريعات التنفيذية لنظام روما الأساسي، وهو ما سيحدث على الأرجح في غضون ٢٠٠٨. وقالت إن القانون في هذا الصدد معروض على لجنة الشؤون القانونية والبرلمانية لقراءة ثانية بناء على مسائل استجابت لها الحكومة، ولكن الوقت انصرم قبل حدوث الموافقة اللازمة. وبذلك استدعت القواعد المطبقة البدء مرة أخرى في إجراءات الموافقة في البرلمان. ولم تكن هناك مسائل إشكالية متوقعة في الحصول على الموافقة البرلمانية على مشروع القانون الذي نوقش بالفعل مناقشة شاملة.

٦- تصديق الدولة المضيفة على الاتفاق بشأن إمتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها أو انضمامها إليه

قد تود الجمعية، كما هو الحال في التشريعات التنفيذية الوطنية، أن تحدد ما إذا كانت دولة مضيفة محتملة طرفا، أو بصدد أن تصبح طرفا، في الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها.

ويتعين أيضا النظر في الآثار القانونية لعقد المؤتمر في دولة طرف في الاتفاق، في مقابل دولة ليست طرفا فيه (مثال ذلك ما إذا كانت قد اتخذت تدابير للتأكد من أن المشاركين في المؤتمر والمسؤولين في المحكمة يمنحون الامتيازات والحصانات اللازمة؛ وهل المؤتمر مشمول بالاتفاقية؟).

وقد تود أيضا أن تنظر فيما إذا كانت هناك أي آثار سياسية لعقد مؤتمر استعراضي في دولة لم تصبح بعد طرفا في الاتفاقية.

أعربت السلطات الأوغندية عن التزامها الكامل بالتعجيل بالتصديق على الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها، وهو ما سيحدث على الأرجح في غضون ٢٠٠٨. ولاحظت أن التصديق قد يحدث ما إن تقدم وزارة المالية شهادة عن التعهدات المالية الممكنة عن طريق مجلس الوزراء، نظرا لأن قانون التصديق على المعاهدات لسنة ١٩٩٨ لم يستلزم العرض على البرلمان للتصديق. وفيما يتعلق بالحاجة الإضافية إلى تنظيم بعض الامتيازات والحصانات المحددة للمشاركين في المؤتمر، أشارت السلطات الأوغندية إلى أنها ستتبع النظام المطبق بالنسبة لمؤتمرات الأمم المتحدة عن طريق اعتماد مثل ذلك الاتفاق النموذجي، مع إدخال أي تعديلات قد تتطلبها طبيعة المؤتمر الخاصة.

٧- التقيد بالمحكمة والتعاون الكلي معها

قد تود الجمعية أن تنظر في مدى تعاون دولة مضيفة محتملة مع المحكمة (مثال ذلك الاستعداد لدخول في اتفاق للتعاون مع المحكمة عند الاقتضاء لمساعدة المحكمة على إجراء التحقيقات وتنفيذ أوامر التوقيف، وحماية الشهود وما إلى ذلك).

أوضحت السلطات الأوغندية أنها، على خلاف بعض الحالات التي نظرت فيها المحكمة، تعاونت دائما مع المحكمة، وهو أمر يمكن أن يشهد عليه كل من مكتب المدعي العام وقلم المحكمة. وقد أبرمت مذكرة تفاهم بين حكومة أوغندا وقلم المحكمة في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ لتسهيل عمل المحكمة في أوغندا. وفيما يتعلق بتنفيذ أوامر التوقيف، أكدت السلطات الأوغندية أن الحكومة، رغم الدعوات الموجهة إليها لمطالبة المحكمة بسحب أوامر التوقيف من أجل إحراز تقدم في المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاق سلام مع جيش الله للمقاومة، رفضت بحزم ودون التباس أن تفعل ذلك. ونظرا لأن السلطات الأوغندية قدرت تقديرا كاملا دور المحكمة، عن طريق توجيه الاتهامات، في إحلال السلام في الجزء الشمالي من البلد، فقد أوضحت أن من المؤكد أنها لن تعرقل عمل المحكمة. وفيما يتعلق بمسألة السلام والعدالة، فقد اختارت أوغندا بلوغ السلام أولا، لأن ذلك يسمح ببيئة أكثر مواءمة يمكن فيها متابعة التحقيقات ودعم إقامة العدل. وسوف يضطلع القضاء المستقل في أوغندا بدوره عندما يلقى القبض على أعضاء جيش الرب؛ ولن تتغاضى السلطات الطرف أبدا عن الإفلات من العقاب. وأكدت السلطات الأوغندية أن المحكمة الجنائية الدولية ستكون هي الحكم الأخير في أي مسألة من مسائل تفسير القانون طبقا لنظام روما الأساسي فيما يتعلق بتنفيذ أوامر التوقيف والإجراءات القانونية المتصلة بذلك.

٨- القدرات اللوجستية

قد تود الجمعية أن:

(١) تحصل على معلومات من دولة مضيفة محتملة بشأن قدراتها اللوجستية على استضافة مؤتمر يضم حوالي ١٠٠٠ مشارك؛

(٢) تنظم زيارة موقعية (بعثة استطلاع) تتكون من ممثلي المكتب والأمانة والمحكمة عند الاقتضاء من أجل الاجتماع بالسلطات الحكومية ذات الصلة وتقييم الأحوال على الأرض.

تمت زيارة مركزين محتملين للمؤتمرات: فندق سيرينا الذي يقع في مركز كمبالا ومنتجع الكمنولث في مونيونونو الذي يقع على شواطئ بحيرة فكتوريا، على بعد حوالي ١٢ كيلومترا من مركز المدينة. ورئي أن كلا الموقعين يمكن أن يؤويا المؤتمر الذي يضم ١٠٠٠ مشارك. ويتيح المنتجع عددا أكبر من قاعات المؤتمر الفسيحة والخدمات. ومن الممكن في الحالتين العثور على غرف لإيواء المشاركين بالقرب من كل من مركزي المؤتمرات. ويدل اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث في ٢٠٠٧ ومؤتمر قادم في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ لمنظمة المؤتمر الإسلامي، واجتماعات أخرى تضم عددا كبيرا من المشاركين على القدرات اللوجستية على استضافة المؤتمر. وقد بنيت في العامين الماضيين خمسة آلاف غرفة فندقية تفي بالمعايير الدولية. وفيما يتعلق بأسعار الفنادق، أوضحت السلطات الأوغندية أنها ستسعى إلى الحصول على أسعار خاصة للمشاركين في المؤتمر.

٩- الأمن

قد ترغب الجمعية في أن تطلب الأمانة مساعدة المرافق الأمنية لقلم المحكمة للاضطلاع بتقييم الأوضاع الأمنية في الدولة المضيفة المحتملة.

وقد تطلب الجمعية إلى الدولة المضيفة المحتملة تقديم معلومات مفصلة عن طبيعة ومدى الخدمات الأمنية التي ستوفرها.

بناء على التأكيدات المتلقاة خلال الزيارة، والموارد التي حشدت وأبقي عليها لمؤتمر رؤساء حكومات الكمنولث، والالتزام بالمحافظة على المهارات التشغيلية، فقد بدا أن أوغندا مجهزة وعلى كفاءة تمكنها من تسهيل خطة أمنية شاملة دعما لمناسبة كبرى. ورهنا بالتأكيد الرسمي الموثق، بدا أن توفير الدعم الأمني عملية جاهزة تشمل جميع الموارد اللازمة من الموظفين والمعدات ولن تكون خاضعة لإجراءات استرداد للتكاليف.

وأشارت السلطات الأوغندية إلى أنها ستتبع ممارسات مؤتمرات الأمم المتحدة عن طريق توفير كل الأمن اللازم خارج الموقع بالإضافة إلى المساعدة الضرورية لتوفير الأمن في الموقع لمرافق المؤتمر على أن يكون هذا الجانب الأمني الأخير تحت مراقبة منظمي المؤتمر.

١٠- آثار عقد المؤتمر في بلد حالة

قد تود الجمعية النظر فيما إذا كانت استضافة بلد حالة للمؤتمر الاستعراضي قد تأتي بمزيد من الدعم للمحكمة بين دول الإقليم، وهو ما يتجلى مثلا في زيادة عدد الدول المصدقة، ورفع مستوى التعاون، وزيادة الوعي بين الضحايا بعمل المحكمة، وبروز أكبر للمحكمة.

وفي هذا الصدد قد تفحص المحكمة الآثار السياسية مراعية الوضع الحالي ومراعية أيضا أي تطورات سياسية يمكن توقعها (مثال ذلك قد تود المحكمة أن تتبين مستوى الدعم داخل حكومة الدولة المضيفة المحتملة بالنسبة لأنشطة المحكمة في إقليمها؛ وما إذا كان من المحتمل أن يولد المؤتمر تأييدا أكبر للمحكمة؛ وما إذا كان من الممكن وجود مؤيدين للأشخاص المتهمين بما يقلل من شأن المؤتمر الاستعراضي؛ وما إذا كان من الممكن أن ينظر إلى المحكمة بوصفها طرفا خارجيا يتدخل في الشؤون الداخلية لدولة الحالة).

ومن الممكن السعي إلى الحصول على آراء الدول الأطراف في هذا الصدد.

كان من رأي السلطات الأوغندية أن كون أوغندا بلد حالة يعد سببا رئيسيا لعقد المؤتمر فيها. فهو سيتيح فرصة فريدة لتحسين معرفة الناس بالمحكمة وسيسمح للمجتمع المدني المحلي بالتفاعل في نقاش واسع النطاق عن العدالة الجنائية الدولية، وبذلك ترسخ الرسالة التي تدل على أن المحكمة ليست بعيدة. ومن شأن المؤتمر في نظر السلطات أن يكون له على نحو واضح تأثير إيجابي في أوغندا والإقليم عن طريق إبراز أهمية المحكمة، واحترام القانون الدولي، والوفاء بالالتزامات القانونية. وقالت السلطات الأوغندية إن عقد المؤتمر لن يعقد عملية السلام، بل سيكون له على العكس الأثر النقيض، وهو ما يتمثل في أن اتهامات المحكمة كانت عاملا محوريا في الإتيان بجيش الرب إلى مائدة المفاوضات في المقام الأول، وبذلك تعزز الاتفاق على وقف لإطلاق النار. وقد تمخض التكامل بين أوغندا والمحكمة في الحرب على الإفلات من العقاب عن نتائج مثمرة ووعي متنام لدى الرأي العام بأن السلام طويل الأجل والمستدام يتطلب المساءلة عن الجرائم الجماعية.

وفيما يتعلق بموضوع التطورات حتى ٢٠١٠، ذكرت السلطات الأوغندية بأن مكتب المدعي العام أشار إلى أن نجاح المحكمة يتجلى في الخطوات التي اتخذتها الدول في بدء آلياتها الخاصة بالمساءلة، وبذلك تلاشت الحاجة إلى اللجوء إلى المحكمة. وقد أدت المحكمة دورا حاسما في إقامة آليات العدالة التقليدية التي رأت أنها ضرورية مع ضمان الامتثال للالتزامات القانونية الدولية.

١١- مدى استعداد سكان البلد للترحيب بالمؤتمر

هذا معيار متعدد الجوانب، وهو معيار تعتمد صياغته على شرائح السكان التي تتخذ موضوعا للدراسة، فليس من المحتمل أن تكون آراء السكان في أي دولة متجانسة.

وقد تود الجمعية بناء على ذلك أن تتشاور مع الدولة المضيفة المحتملة، والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى تلك الدولة، ومع المنظمات غير الحكومية القائمة محليا، من أجل تبين مختلف الآراء بين السكان المحليين كشرط لازم لمحاولة تحديد مدى ترحيب السكان بالمؤتمر.

أوضحت السلطات الأوغندية أنه كما بينت التطورات لم تكن هناك أصوات معارضة للمحكمة ولا المؤتمر، وذلك باستثناء بعض مؤيدي حزب صغير في شمال البلد أعرب عن قلقه فيما يتعلق بأن تكون اتهامات المحكمة عائقا أمام التوصل إلى اتفاق للسلام مع جيش الرب للمقاومة. واسترعي الانتباه إلى أن الوعي بالمحكمة بين السكان بصفة عامة كان أكبر منه في معظم الدول الأخرى بالنظر إلى جهود التوعية التي بذلت في أوغندا. وأضافت السلطات الأوغندية إلى ذلك أن كثيرا من الآمال والتوقعات معلقة على استضافة المؤتمر.

المرفق الأول

متطلبات الخدمات التقنية: جدول مقارنة

أولا- قاعات المؤتمر والخدمات التقنية الفرعية	متاح صوتيا فقط	متاح بالكلمات في	عرض للرؤية المضيئة	يمكن الحصول عليه	في حاجة إلى مزيد من التفاصيل
قاعة المؤتمر الرئيسية، تتسع لـــ ١٠٠٠ شخص وزيادة	نعم	نعم	نعم		
المنصة: مقاعد لمنضدة القراءة، ومنتدى يتسع لـــ ٧ أشخاص	نعم	نعم	نعم		
مقاعد لكل وفد من وفود الدول: أربعة كراسي وقمطران	نعم	نعم	نعم		
مساحة مخصصة لمقاعد المنظمات غير الحكومية والصحافة والبهو العمومي	نعم	نعم	نعم		
كابينة تقنية؛ ٧ كبائن للترجمة الشفوية				نعم	X
قمطرات لستة خدم لقاعة الاجتماعات					
مرافق تقنية تشمل:					
– نظام صوتي/نظام للنقاش يست لغات مع سماعات للرأس/أجهزة استقبال	نعم	نعم			
– مرافق تقنية نموذجية، تسجيلات فيديوية رقمية/فيدوية من نوعية مناسبة للمحفوظات				نعم	X
– توافر الإنترنت في مكاتب مقدم خدمات الوصول السلكي والإنترنت اللاسلكية في قاعات المؤتمر				نعم	X
– ٧ قنوات للترجمة الشفوية				نعم	
– تسجيل صوتي للاجتماعات بالانجليزية والكلمات	نعم	نعم		نعم	X
– تسجيل بصري من نوعية مناسبة للمحفوظات للافتتاح/الإغلاق				نعم	X
– آلية للتصويت الإلكتروني (تسمح لكل من الوفود البالغ عددها ١٩٥ بالتصويت من مقاعده)	نعم	نعم	نعم	نعم	X
– جهاز عرض فيديوي رقمي/برنامج powerpoint	نعم	نعم		نعم	
قاعة اجتماعات واحدة تتسع لمائتي شخص على الأقل؛ للاجتماعات المتوازية مع الترجمة الشفوية (يست لغات)؛ وستكون المرافق التقنية مماثلة لما في قاعة المؤتمر الرئيسية	نعم	نعم			
المنصة : مكتب القراءة ومنتدى لجلوس ٧ أشخاص	نعم	نعم			
جهاز عرض فيديوي رقمي/برنامج powerpoint	نعم	نعم			
قاعة اجتماعات واحدة[1] تتسع لسبعين شخصا تقريبا ، وترجمة شفوية يست لغات	نعم	نعم	نعم		
قاعة اجتماعات،[2] تتسع لستين شخصا تقريبا ، وترجمة شفوية يست لغات	نعم	نعم	نعم		

(١) يمكن استخدامها للجنة الصياغة (٢٥ عضوا تقريبا)

نظام صوتي وصالة للتسجيلات الصوتية (دون ترجمة شفوية)						
٣ قاعات للاجتماعات تتسع لعدد يتراوح بين ٥٠ ومائة شخص، أفرقة عمل، واجتماعات المجموعات الإقليمية، واجتماعات المنظمات غير الحكومية	نعم	نعم	نعم			
ثانيا- المكاتب بما فيها محطات العمل[٣] [٤]						
١٠ مكاتب (٣٠ محطة عمل)[٥]	نعم	نعم	نعم			X
رئيس جمعية الدول الأطراف؛ وموظفو خدمات الوصول السائلية (خدمات موضوعية)	نعم	نعم	نعم			X
أفرقة الترجمة والخدمات التقنية ١١ مكتبا في كل منها ٣ محطات عمل[٦]	نعم	نعم	نعم			X
ثالثا- مرافق منطقة الخدمات						
منطقة تسجيل الوفود والمنظمات غير الحكومية والصحافة[٧]	نعم	نعم				
محطات إصدار الشارات، جميع المعدات اللازمة لإصدار الشارات في الموقع ، وبرمجية لإنتاجها[٨]	نعم	نعم	نعم	نعم		
مراكز الوثائق والاستنساخ: مرفق لإنتاج الوثائق (الطباعة والتدبيس) على نطاق ضخم						X
مركز المنظمات غير الحكومية	نعم	نعم	نعم			
مركز وسائل الإعلام	نعم	نعم				
رابعا- خدمات الاجتماعات بما فيها الترجمة الشفوية						

(٢) يمكن استخدامها لاجتماعات المكتب (٢١ عضوا)

(٣) ستحتوي محطة العمل الواحدة على حاسوب شخصي، وطابعة، وهاتف وخط هاتفي لاسلكي داخلي/خارجي؛ وسيستلزم الأمر حوالي أربعة خطوط للفاكس.

(٤) مكتب لخدمات الوصول السائلية ينبغي أن يكون عاملا لمدة يومي عمل على الأقل قبل افتتاح المؤتمر الاستعراضي.

(٥) الكراسي والمناضد والهواتف متوافرة محليا وسيغطي تكاليفها عرض الدولة المضيفة. أما ما إذا كانت الدولة المضيفة ستتحمل تكاليف النقل ورسوم التأمين، لاهاي أو نيروبي مثلا، فهو أمر يتطلب مزيدا من النقاش.

(٦) الكراسي والمناضد والهواتف متوافرة محليا وسيغطي تكاليفها عرض الدولة المضيفة. أما ما إذا كانت الدولة المضيفة ستتحمل تكاليف النقل ورسوم التأمين، لاهاي أو نيروبي مثلا، فهو أمر يتطلب مزيدا من النقاش.

(٧) مرافق التسجيل وإصدار الشارات ينبغي أن تعمل لمدة يومين على الأقل قبل افتتاح المؤتمر الاستعراضي.

(٨) مرافق إنتاج الشارات ينبغي أن تعمل لمدة يومين على الأقل قبل افتتاح المؤتمر الاستعراضي.

خدمات الترجمة الشفوية أفرقة لست لغات رسمية	لا	لا			
الوثائق (ترجمة واستنساخ وتوزيع) أثناء الدورة: ٢٥٠ صفحة × ٦ لغات (رسمية) أثناء الدورة: ٥٠ صفحة (غير رسمية، الصحيفة مثلا) قبل الدورة: ٢٥٠ صفحة × ٦ لغات (رسمية)[9] بعد الدورة: ٢٥٠ صفحة × ٦ لغات (رسمية)[10]	لا لا لا لا	لا لا لا لا	نعم نعم لا لا		
خدمة قاعات الاجتماعات، ٣ أشخاص لكل قاعة من قاعات المؤتمر	نعم	نعم	نعم		
خامسا الاتصالات					
مكتب خدمات الوصول الساتلي: مقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات سيخزن الوثائق، ويقيم شبكة منطقة محلية ١٠ محطات عمل[11] ٤ خطوط فاكس ٥ أجهزةصناعية للنسخ الفوتوغرافي عالية السرعة للتشغيل الشاق ٣ أجهزة للمسح الضوئي	لا نعم لا لا	لا نعم لا لا	 لا لا		
مركز اجتماعات الوفود في الردهة: – هواتف عمومية بالدفع – ١٠ حواسيب عمومية موصولة بالإنترنت – ١٠ طابعات	لا نعم نعم	لا نعم نعم	لا نعم نعم		

(٩) يتعين على الجمعية أن تتحمل التكاليف.

(١٠) يتعين على الجمعية أن تتحمل التكاليف

(١١) الكراسي والمناضد والهواتف متاحة محليا وستغطي تكاليفها عرض الدولة المضيفة. أما ما إذا كانت الدولة المضيفة ستتحمل تكاليف النقل ورسوم التأمين ، لاهاي أو نيروبي مثلا، فهو أمر يتطلب مزيدا من النقاش.

سائر الخدمات الأخرى						
خدمات الأمن. الأمن مصمم بحسب الموقع ويتوقف على التعاون مع الدولة المضيفة. – الأمن خارج الموقع ستقدمه الدولة المضيفة. – هل ستتولى الدولة المضيفة الأمن في الموقع؟				نعم		X
النقل: الوصول محليا إلى/من موقع المؤتمر، والانتقال بين المطار والفندق.[١٢]				لا		
الإقامة في الفنادق – قدرة على توفير ١٠٠٠ غرفة فندقية بالقرب من مركز المؤتمرات – هل يمكن حجز الغرف قبل المؤتمر بفترة للمشاركين؟	نعم	نعم				X
الخدمات المقدمة للوفود والمنظمات غير الحكومية: السفر، الخدمات المصرفية، البريد، الإنترنت، الواي فاي، الهاتف، الفاكس.	نعم	نعم	لا			
المرافق الطبية بالقرب من مركز المؤتمرات	نعم	نعم	نعم			

(١٢) ستكفل الدولة المضيفة توافر مقدمي خدمات النقل من القطاع الخاص على أن يتحمل التكاليف كل مسافر. إلا أن عرض الدولة المضيفة يشمل النقل في حالة رؤساء الوفود.

المرفق الثاني

المؤتمر الاستعراضي لجمعية الدول الأطراف في ٢٠١٠

تقدير تكاليف الخدمات المؤتمرية وغير المؤتمرية وخدمات مكان الانعقاد والخدمات الفرعية*

(التقدير على أساس خمسة أيام من الاجتماعات، حسب أسعار ٢٠٠٨ باليورو)

			أوغندا	الدولة المضيفة	الجمعية
أولا- تكاليف الخدمات المؤتمرية					
		قبل الدورة	٢٥٠ صفحة × ٦		
ألف		لغات (رسمية)	١١٩ ٠١١		نعم
		أثناء الدورة	٢٥٠ صفحة × ٦		
		لغات (رسمية)	١١٤ ٤٣٧	نعم	
		أثناء الدورة	٥٠ صفحة غير رسمية، الصحيفة		
			(× ٢)	٨ ٢٨٢	نعم
		بعد الدورة	٢٥٠ صفحة × ٦		
		لغات (رسمية)		١٠٧ ٥٣٥		نعم
		(المجموع ٧٥٠ صفحة) ٦ لغات			
باء		خدمات الاجتماعات (الترجمة الشفوية)	٦٥ ٠٧٣		نعم
ثانيا – تكاليف الخدمات غير المؤتمرية					
		موظفو خدمات			
ألف		الوصول الساتلي			
		الأسفار وبدل الإقامة اليومي	٤٨ ٧٥٣		نعم
باء		بعثتان للتخطيط إلى أوغندا			
		الأسفار وبدل الإقامة اليومي	١٠ ٦٠٦		نعم
		جمعية الدول الأطراف			
جيم		الرئيس			
		الأسفار وبدل الإقامة اليومي	٩ ٣٥٩		نعم
دال		الموظفون المؤقتون	١١٨ ٢٠٠	نعم	
هاء		التغطية الصحفية وأنشطة إعلام الجمهور	١٢ ٩٦٢		نعم
زاي		خدمات الأمن			
-		خارج الموقع		نعم	
-		في الموقع	٨٣ ٨٤١	نعم	
-		المعدات		نعم	
-		الشارات		نعم	
حاء		لوازم وخدمات مختلفة	٩ ٦٣٠		نعم
ثالثا- خدمات المكان والخدمات الفرعية					

ألف	إيجار المكان		نعم
باء	تكنولوجيا المعلومات والمرافق التقنية	٨٥ ٠٣١	نعم
رابعا- تكاليف ناتجة عن الخدمات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي			
	تكاليف دعم البرنامج	٤٠ ٣٠٢	
	٥ % تكاليف عارضة	٢٨ ٨٨٣	
المجموع الكلي (أولا + ثانيا + ثالثا – رابعا) (باليورو)		٨٦١ ٩٠٣	

التكاليف التي ستتحملها الدولة المضيفة/الجمعية	
الدولة المضيفة	٤٠٩ ٧٩٠
تكاليف دعم البرنامج (٧,٥ %)	٢٤ ٨٠١
٥% تكاليف عارضة	١٧ ٧٧٤
المجموع الفرعي للدولة المضيفة	٤٢٥ ٤٦٥
الجمعية	٣٨٢ ٩٢٩
تكاليف دعم البرنامج (٧,٥ %)	١٥ ٥٠١
٥ % تكاليف عارضة	١١ ١٠٩
المجموع الفرعي للجمعية	٤٠٩ ٥٣٨
	٨٦١ ٩٠٣

*بعض هذه التقديرات قدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الذي سيكون في مقدوره توفير خدمات الدعم للاجتماعات المنعقدة في أوغندا.

لا تتضمن بعض بنود الميزانية تقديرا للتكاليف لأنه لم يكن من الممكن وقت الزيارة تحديد الأسعار بدقة (أي أن إيجار المكان كان يتوقف على اختيار المكان وتحديد أعداد غرف المؤتمر، وشراء المعدات الإضافية مثل آلية التصويت وما إلى ذلك).

لا ترد في التقدير الحالي للتكاليف بعض بنود الميزانية الواردة في عرض أوغندا في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ مثل نقل رؤساء الوفود، والإقامة بدون مقابل.

ستحدد الدولة المضيفة في مرحلة لاحقة الطريقة التي يمكن بها استخدام تلك الأموال.

سعر الصرف المستخدم هو ١,٤٢ دولار أمريكي لكل يورو.

- - - 0 - -